

مجلة دراسات حول الجزائر والعالم

دورية علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات حول الجزائر

والعالم العدد الثاني/ يوليو/ تموز 2016 ردمد/-2507

ISSN/ 7341

الإيداع القانوني/ 2016-268

قضايا

البيئة، التغيرات المناخية والتنمية المستدامة

(ملف)

شارك في هذا العدد

الطاهر بن خرف الله، عيسى لعلاوي، آمال عميرات، فتح الله مسعد، جميلة
أوشن، رشيدة سبتي، أسماء دريسي يوسف براهيم، وإدوين زكاي.

دورية علمية تعنى بقضايا الجزائر والعالم
الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية

العدد 10
الطبعة 10

مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم

أهر بن خرف الله.
١. حسام الدين بو عيسى ()
٢. سعد الدين بوطبال ()
٣. سعيدات حاج عيسى ()
٤. ()
٥. يوسف براهيم

مدير التحرير:
العدد 10

الهيئة العلمية الاستشارية

١. إحدادن زهير، بروفيسور
٢. احسن جاب الله بلقاسم، بروفيسور
٣. د. حاج سماعة جيلالي مدير
٤. حورية، أ. جاب الله، بروفيسور
٥. حسين قادري، بروفيسور
٦. () بروفيسور
٧. مي العبد الله، بروفيسور
٨. بوحانية قوي، عميد كلية
٩. ()
١٠. الوطنية العليا
١١. الأنثروبولوجيا الاجتماعية
١٢. الثقافية - وهران السانية
١٣. 2 - بوزريعة
١٤. 3
١٥. بالجامعة اللبنانية -
١٦.

١. إحدادن زهير، بروفيسور
٢. احسن جاب الله بلقاسم، بروفيسور
٣. د. حاج سماعة جيلالي مدير
٤. حورية، أ. جاب الله، بروفيسور
٥. حسين قادري، بروفيسور
٦. () بروفيسور
٧. مي العبد الله، بروفيسور
٨. بوحانية قوي، عميد كلية
٩. ()
١٠. الوطنية العليا
١١. الأنثروبولوجيا الاجتماعية
١٢. الثقافية - وهران السانية
١٣. 2 - بوزريعة
١٤. 3
١٥. بالجامعة اللبنانية -
١٦.

لجميع المراسلات

مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم
25 أ. شارع عبزيو، الدويرة - الجزائر العاصمة
/فاكس/ 021416831/Fax
النقل/ 0676587122/Mobil
البريد الإلكتروني : fikrwamoujtamaa@hotmail.fr
تكون المراسلات الكتابية وبصفة مؤقتة إلى مدير التحرير
ص.ب/30 بن عكنون - الجزائر

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن رأي كاتبها

صفحة	فهرس المحتويات
05	تقديم
13	الأحكام الخاصة ببروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية تغير المناخ عيسى لعلاوي
29	أسس التربية البيئية في مجال الإتصال العمومي
35	الأسرة والتربية البيئية للطفل -دراسة ميدانية- فتح الله مسعد
75	الإتصال البيئي ودوره في حماية البيئة (مع الإشارة إلى جهود الجزائر) جميلة أوثن
107	الإعلام البيئي العربي -بين المحددات النظرية والمعوقات الميدانية- (الإعلام البيئي في الجزائر نموذجاً) رشيدة سبتي
139	مستقبل الطاقة المتجددة في إطار المخاوف البيئية العالمية (الإحتباس الحراري والتغير المناخي) -مع الإشارة إلى تجربة الإتحاد الأوروبي- أسماء دريسي
161	البيئة :الأعدل المرتكب في الجنوب (ترجمة) أمال عميرات
179	إدارة المناخ؟ 20 سنة من المفاوضات الدولية (عرض كتاب) يوسف براهيم
	التنمية المستدامة : في التخصصات العلمية (بالفرنسية) زكاي
	إصدارات جديدة

تقديم

أ.د. الطاهر بن خرف الله(*)

خُصِّصَ هذا العدد الثاني من مجلة دراسات حول الجزائر والعالم لموضوع لا يزال يشكلّ إنشغال الأسرة الدولية بما فيه من أخطار تحدّد بالكون عامة ومن عليه. إنشغال يتركّب من ثلاثة عناصر ترتبط ببعضها البعض في خيرها وشرّها في سرعتها وبطئها إنّها حلقة تدور حول نفسها وحول من تلفّ صعابها.

قضية من قضايا العالم الراهنة. إنّها البيئة، المناخ والتنمية المستدامة. جمعناها في ملف واحد وعالجها نخبة من الأساتذة بمختلف الأنهج ومن مختلف الزوايا.

1. **البيئة:** غالباً ما يؤخذ مفهوم البيئة الطبيعية جل اهتمام مفهوم البيئة بما تشمل من موارد كالماء والغذاء... والظروف كالحرارة والضوء... والقوى كالرياح والتيارات المياه والجاذبية... وكذلك العلاقة القائمة بينها، ذلك أنّ أي خلل يطرأ على هذه العلاقة ينعكس بصورة ما على التوازن، ممّا يؤثر في كمية موجوداتها ونوعيتها، ثم البيئة الحية التي تشمل الكائنات البيولوجية.

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (المشار إليها بالإسم الشائع "لجنة بروتلاند")، عام 1982 لكي تتولّى دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية، وبعد خمسة أعوام، نشرت لجنة بروتلاند تقريرها المشهور بعنوان "مستقبلنا المشترك"، الذي عرّف التنمية المستدامة بأنّها المقدرة على جعل التنمية مستدامة، بوصفها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من

دون تعريض قدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها هي الأخرى. وأشار التقرير إلى الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية. (عبد الله بدران، الاقتصاد الأخضر... مسارات التنمية المستدامة والاقتصاد والبيئة، مجلة التقدم العلمي، ع74 نوفمبر 2011 ص 69/ مؤسسة التقدم العلمي الكويت).

(*) أستاذ التعليم العالي بكلية علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر 3.
والسؤال المطروح هو "كيف يمكن إعادة بعث الطبيعة التي تدهورت؟.
ما هي السلطة التي يمكن أن تشرع في مجال البيئة؟.
ما هو دور السياسات العمومية؟.
كيف أضعفت السياسات العامة الكبيرة المتعلقة بالبيئة في عهدي ريقان، وجورج بوش الابن؟.

2. **المناخ في خضم فوضى العالم:** لقد سلّطت الأضواء قبل وأثناء انعقاد مؤتمر باريس والمخصص للقواعد التي يجب إتخاذها لمواجهة خطر التغيرات المناخية الذي يحدّق بالعالم. لقد بدأت المفاوضات الدولية حول التغيرات المناخية هذه 25 سنة خلت، ولنفس الهدف: تنسيق الجهود المتعلقة بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة الناتجة عن نشاط الإنسان فيما بين الدول 196 وتجنب أي خطر يمسّ بالنظام المناخي.

إنعقد المؤتمر الأخير بداية ديسمبر 2015 بباريس ورهاناته عرفت صخباً إعلامياً مثلما حدث في مؤتمر كوبنهاغن (Copenhagen) عام 2009. وسينعقد آخر في مراكش نوفمبر 2016 وقبله في طنجة لطرح مشكل تلوث البحر المتوسط ومشاكل أخرى. قام المؤتمر بالفعل، بوضع ملامح اتفاق من شأنه أن يحدّد نظام التنسيق الدولي والذي يخلف بداية من 2020 نظام بروتوكول كيوتو حول تغيّر المناخ، المعتمد سنة 1997 ودخل

حيّز التنفيذ بعد ثماني سنوات، أي في 16 فبراير 2005، على الرغم من عدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية عليه، في عهد بوش الابن. وليس هذا فقط، فقد لاحظ مثلاً، مؤلفوا كتاب: «Prédation : Nature, le nouvel El Dorado de la France», paris 2015» في ذلك الوقت، لم يكن معنياً بالالتزامات المنصوصة، إلاً البلدان الصناعية وبلدان الشرق السابقة. أمّا فيما يخصّ البلدان النامية، فإنّه وباسم مبدأ المسؤولية المشتركة ولو بدرجات مختلفة، فإنّها استفادت من/ التأجيل (Moratatoire) (أي قرار تأجيل دفع الديون المستحقة) (Moratorium) ووعده بمجهودات مخفّفة. كان يفترض أن تبدأ مساهماتها في 2012، لكن بسبب عدم إتفاق حول هذه القضايا فإنّه تقررّ في كوبنهاجن تمديد بروتوكول كيوتو لفترة التزام جديدة إلى غاية 2020. لقد كانت الخلافات دوماً تدور حول طرق العمل وحول من يتحمّل مسؤولية كل ذلك.

علاوة على ذلك قرّر مؤتمر كوبنهاجن المنعقد بين (7-17) ديسمبر 2009 بالدنمارك توجيهه، وبطريقة مختلفة طريقة المفاوضات باستبدال مبدأ المساهمات الإرادية الطوعية للالتزامات ملزمة لكن المؤتمر أخفق في هذه النقطة، والحفاظ على مقترح الدول السبع الكبرى (G7)، التي كانت قد اجتمعت قبل ذلك بأشهر، والتي أوصت بتحديد الهدف بعدم تجاوز معدل الحرارة عن أكثر من 2°C مقارنة بفترة ما قبل التصنيع وإنشاء صندوق أخضر، يجب أن يصل إلى مبلغ يقدر بمئة (100) مليار دولار سنوياً حتى آفاق 2020 ويوجه لتعزيز إجراءات تكيف البلدان الأكثر فقراً. أكّد مؤتمر كانكون (Cancun) الذي اجتمع سنة من بعد، هذا التوجّه ليكون إطاراً لمؤتمر باريس الذي كان عليه إقامة خريطة مناخية عالمية جديدة وشكلها القانوني لا يزال غير واضح المعالم.

في تاريخ المفاوضات المناخية الدولية، فإنّ كوبنهاجن قد سجّلت تحوّلاً أساسياً باقتراح، من أجل التغلّب على العقبات، اللّجوء إلى المساهمات الإرادية/ أو الطوعية (volontaires). كلّ الدول لم تقدّم حتى الآن نسخها والتي هي ليس من السهل فك رموزها: لا تشير الإلتزامات إلى نفس التواريخ، أو لا تدرج في نفس المنطق، البعض يراهن على الإلتزامات ذات النتيجة (بتخصيص رقمي (عددي) لانبعاث الغاز المسبّب للاحتباس الحراري)، والبعض الآخر، الأكثر حذراً، يراهن على الإلتزامات ذات العلاقة بالإمكانات (الحد من كثافة الطاقة)، ودول مثل الصين والهند التي تعرف نسبة نمو قوي ولا تنوي وقف مسار تنميتها تفضّل المراهنة على تخفيض كثافة الطاقة أو إزالة الكربون عن طاقتها، لتجنب هكذا تغيير معدلات نموّها، أو معالجة نموّها الديمغرافي كالهند لقد أعلنت الصين مؤخراً (نشرة فرانس 24 ليونم 2016/06/16 غلق ما يقارب 250 مصنع تنبعث منه الغازات لبضعة أيام وبمناسبة إجتماع مجموعة الـ 20 بها). لم تكن المساهمات معروفة قبل انعقاد مؤتمر باريس ولكن يمكن أن نعرف عند البعض بأنّ المساهمات لا يمكن أن نفي بمتطلّبات الحد من التغيّرات المناخية. والأهداف الموجودة والتي تدور حول 2°C ، أهداف دبلوماسية يمكن إعادة النظر فيها في السنين المقبلة. والنماذج المناخية قيد التشغيل حالياً تتوقّع بالفعل زيادة تقترب إلى (4°C) منه (2°C) . يتعلّق الأمر اليوم ببناء نظام مناخي عالمي يسمح بمساهمة فعّالة لجميع البلدان النامية المعفاة سابقاً من هذه الجهود وسنّ (أو إجبار) دخول الولايات المتّحدة الأمريكية التي رفضت تحت ثلاثة عهودات رئاسية التصديق على بروتوكول كيوتو.

هذا التعميم ضروري لأنّه وفي عشرين عاماً تحوّل العالم رأساً على عقب ولم يعد يشبه ما كان عليه قبل ذلك. لقد برزت آسيا، وهي تقود الإقتصاد العالمي بنموها، والصين أصبحت ورشة العالم وهي على رأس البلدان التي تنبعث منها غازات الإحتباس الحراري متبوعة بالولايات المتّحدة الأمريكية. دورهما سيكون كبيراً خلال مؤتمر باريس لأنّه ومع الهند

فإن تأثيرها على تطوّر المناخ بالغ الأهمية. في نوفمبر 2014، أعلن البلدان في بيان مشترك يحدّد أهدافها فيما يخصّ المناخ. ويمثّل لديهما 42٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) للكرة الأرضية. وبما أنّ هذين البلدين، غالباً ما يتعارضان في المفاوضات حول المناخ، فهي تعمل معاً وتلتزم طوعياً إرادياً، الواحد حول مقدار التخفيض، والآخر حول الذروة القصوى، إذاً في خطوات، يمكن أن يلعبا دوراً أساسياً في مؤتمر باريس ويكونان قادرين على معارضة التصديق على أية آلية معرّقة كانوا سابقاً يرفضونها.

لأنّ أكثر ما يخيف، والخطر الذي يؤدي إلى الفشل، هو الاعتقاد بأنّ عملية العولمة هي بالفعل متقدّمة بما فيه الكفاية ولم يبق إلّا إعطاء الكوكب ”حكمة عالمية“ تفرض على جميع الدول. سننسى قريباً واقع عالم حيث مناطق رمادية، في حالة من الفوضى، تتضاعف وحيث التهديد الرئيسي لا يكمن في المناخ، ولكن في كلّ ما يعكّر ظروف الحياة اليومية. من الشرق الاوسط إلى الساحل قوّضت العولمة والنزاعات المسلّحة أسس كلّ سيادة وصنعت دولاً عاجزة عن الإلتزام دولياً أو تنفيذ إتفاقات موقّعة عليها. هذه الأراضي المفلسة والمدمّرة والتي يبحث سكانها عن الهروب جماعياً ولم تعد قادرة على تلبية متطلّبات تنسيق دولي ما. ولا غرو إذا تأثّر مؤتمر باريس بالفوضى العميقة التي تشغل العالم.

في مثل هذا السياق، يجب على المرء أن يتظاهر بنوع من التحفظ تجاه جميع المعايير المفروضة بدون تمييز على كلّ دولة بغضّ النظر عن موقعها إنّ أي بحث عن سعر موحدّ للكربون (في شكل رسم (أو ضريبة) أو سوق عالمية للتصاريح) ينتج عن يقظة غير فعّالة، كم هي كبيرة فجوات الغنى فيما بين البلدان والتقلّبات الحالية لأسعار النفط. ينبغي تفضيل التعاون

الجهوي فيما بين الدول المماثلة والتي تواجه نفس المشاكل. بإمكانها أن تتطور دون أن يشرف عليها مؤتمر باريس أو أي مؤتمر آخر في المستقبل. وقد تم بالفعل تشكيل شبكات فيما بين المدن الكبرى في العالم بحثاً عن طاقة منخفضة. والمبادرات المحلية اللامركزية بإمكانها أن تلعب دوراً معتبراً في حماية المناخ.

لكن دول الشمال سوف يكون من المتوقع حسب قدرتها على تحديد موارد الصندوق الأخضر آفاق 2020 مثلما إلتزمت به خلال مؤتمر كوينهاجن. يهدف هذا الصندوق إلى مساعدة البلدان الأكثر فقراً على التكيف مع انعكاسات التغير المناخي. حتى الآن لم يعرف شيء عن مصدر ذلك، ولا الوجهة أو استخدام الأموال التي ستجمع: هل هو تحويل المساعدات العمومية المخصصة للتنمية؟ صناديق خاصة؟ قروض؟ الغموض يلف هذا المبلغ السنوي المقدّر بـ 100 مليار دولار. قد تمّ التوقيع عليه وسيدخل حيّز التنفيذ. لا شكّ أنّها ستغذّي تردّدات البعض للمضي قدماً في هذا الموضوع.

تثير قضية المناخ تحدّياً كبيراً. هناك اليوم توافق في الآراء بشأن حقيقة أنّ ارتفاع حرارة الأرض بات مؤكّد، وأنّه بعد حدّ معيّن من الاضطرابات فإنّ النظام البيئي الكوني سيتأثر لا محالة. والنوع البشري الذي ينتمي لهذا النظام البيئي سيهدّد في أسلوب حياته، وفي بقائه على قيد الحياة إذا لم يُغيّر في نمط إنتاجه واستهلاكه غير المستدام. هناك إذاً سباق سرعة فيما بين ارتفاع درجات الحرارة وبين اتّخاذ تدابير تتماشى وتوجهات مجتمع ضعيف الطاقة وخالي من الكربون. كلّما لدينا الوقت للوصول إلى هذه العتبات كلّما كانت الامكانيات قابلة للتجنيد لمواجهة الخطر، كلّما كانت مصادر طاقة جديدة يمكن اكتشافها. وكلّما أسرعنا في العمل على تأخير هذه

العتبات، كلما كانت لنا هوامش للتحرك. سوف تكون هناك حاجة إلى تعبئة لأننا نعلم أن إزالة الكربون الطاقوي الذي هو في صلب أي سياسة انتقالية طاقوية سيبلور علاقات مصلحة ويثير تحرك اللوبيات القوية، كالمجلس العالمي للمؤسسات الخاص بالتنمية المستدامة (WBSCD) مثلاً. يعتبر المناخ اليوم بحق ملك مشترك لكافة البشرية ويدرج ضمن أولوياتها. يفرض هذا المفهوم العمل مع الجميع ويمكن أن نعتبر أن الرأسمالية تتحمل مسؤولية كبيرة في تغيير المناخ. للتنديد بها يمكن أن يكون له أساس، لكن الاستعجال يفترض العمل مع الجميع، بما فيهم أولئك الذين ليسوا على استعداد للتلويح برخصة مناهضة النظام.

صعوبة المضي قدماً معاً يعود مصدرها للنظرة إلى الوقت الذي ليس هو نفسه في الشمال وفي الجنوب، عند الأغنياء أو الفقراء. ما يهم ليس هو التهديد ولكن النظرة إلى التهديد. والتي تختلف في عالم ليس واحد وليس قرية-كونية. في الجنوب، ينظر إلى المناخ كمشكلة أغنياء، مشكلة أولئك الذين سبق وأن تغلبوا على صعوبات الحياة اليومية، وبإمكانهم أن يحتموا مستقبلاً، بما فيها الأجيال القادمة. وأن يثمنوا المستقبل ويقللوا من شأن الحاضر. أولئك الذين لهم أملاك يحافظون عليها. أما بالنسبة للملايير الناس في الأرض، فإن المستعجل هو الحاضر والحياة اليومية، هو كيف يمكن الحصول على حطب لطهي الأرز في المساء وليس معرفة إن كان ماء المسبح الوقت الكافي ليكون دافئاً يمكن استقبال الأطفال نهاية الأسبوع القادم. هذان النوعان من البشر واللذان يعيشان على نفس الكوكب يثيران تناقضاً بين التضامن الكوني (Spatiale) والتضامن الزماني -والمناخ ناتج عن الثاني.

ستتم تعبئة موارد كبيرة. كيف نتصور، في حين أن أهداف الألفية لا تزال بعيدة المنال، أن كل الذين كانوا ضحايا، هنا والآن، أسوأ الشرور تضرب كوكب الأرض - 2 مليار شخص يعيش في اللاأمن الغذائي، ولا

نعرف إن كان بإمكانهم أن يأكلوا غداً، 1.2 مليار محروم من الماء الشروب، وآخرون محرومون من الشبكة الكهربائية - كيف يقبل هؤلاء "بتحويل" هذه القدرات لصالح الأجيال القادمة. بينما السؤال الذي يواجهونه يتعلق بحياتهم اليومية. وإشراكهم في إنقاذ المناخ دون تلبية حاجاتهم الآنية والأساسية لا يؤدي إلى أي مخرج.

3. **التنمية المستدامة:** تحقيق الأمن الإنساني مبني على ثلاثة ركائز وهي: النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

كان لتراكم معرفة الإنسان بالطبيعة إبراز مضمون التنمية المستدامة منذ مؤتمر ريو الأول (Rio 1) عام 1992 مروراً بريو + 20 (المنعقد من 20 إلى 22 جوان 2012) الخاص بالتنمية المستدامة، حيث كان الهدف أنسنة النمو الاقتصادي على اعتبار أن جشع الإنسان لا يتوقف.

ولا يزال العالم اليوم يولي اهتماماً كبيراً بمسيرة تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب بذل جهود أكثر للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها فيما يخدم التنمية. ولم تنس خطة عمل جوهانسبورغ وقرارات دورات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التذكير بضرورة تطوير مؤشرات للتنمية المستدامة بهدف مساعدة صانعي القرار في تبني سياسات تضمن تحقيق التنمية المستدامة.

مازالت نظرة الدول العربية إلى التنمية المستدامة قاصرة عن فهم واستيعاب الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، مركزة على البعد البيئي، ومتجاهلة البعدين الاقتصادي والاجتماعي، حسب الأوراق البحثية المقدمة إلى مؤتمر ريو + 20 لعام 2012 ولا تزال.

تقاس التنمية المستدامة من تطوُّر مجالات عدَّة في اقتصاد البلد، حيث تدور المؤشرات مثلاً حول: التنمية الإقتصادية، الشراكة العالمية وأنماط الاستهلاك والإنتاج.

تتفرَّع هذه المؤشرات إلى عناصر ثانوية: مثل مؤشرات الأداء الإقتصادي الكلي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحصة الإستثمار فيه، معدَّل التضخم. مؤشرات إستدامة المالية العامة، كمؤشر الدين الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشرات التشغيل كنسبة العمالة للسكان، معدَّل نمو إنتاجية العمل. مؤشرات التجارة الصادرات والواردات إلى غير ذلك من المؤشرات التي يمكن أن تعبِّر عن وضعية التنمية المستدامة.

بينما مفهوم التنمية المستدامة يستنبط في غالب الأحيان من هذه المؤشرات التي يجب أن تفي بحاجات الإنسان الأساسية. وقد نصَّت المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه «لكلِّ إنسان الحق في مستوى من المعيشة كاف للحفاظ على صحته ورفاهيته، هو وأسرته، ويشمل الغذاء والملبس، والسكن والرعاية الطبية». بمعنى آخر كل الحاجيات التي أشار إليها العالم ماسلو.

I. الأحكام الخاصة ببروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية تغير

المناخ(*)

أ. عيسى لعلاوي(**)

مقدمة

إنَّ ما يميّز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن الدقيق القائم بين عناصرها المختلفة، ومنذ أن استخلف الله تعالى الإنسان على هذه الأرض، بدأ في استغلال مواردها الطبيعية لتلبية رغباته واحتياجاته وتطلعاته، إلّا أنَّ وتيرة استغلاله لهذه الموارد قد ازدادت بصورة مذهلة خلال القرون المتعاقبة، وخصوصاً مع بداية الثورة الصناعية، حتى بلغت ذروتها في القرن العشرين، فأخلت بالتوازن الطبيعي للحياة.

وقد أدّى تسابق الدول حول التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي إلى ازدياد الأنشطة البشرية، التي تسببت في تلوث البيئة ووقوع الكوارث الطبيعية، وظهر جلياً الخلاف القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالدول المتقدمة تواصل تحقيق مصالحها الاقتصادية ولو على حساب تلويث البيئة بواسطة الأنشطة الصناعية، أمّا الدول النامية فتسعى إلى مواكبة التطور الحاصل لدى الدول المتقدمة، ولكن بوتيرة بطيئة وعلى حساب استنزاف الموارد الطبيعية.

(*) موضوع نشر في مجلة فكر ومجتمع، ع 30.

(*) أستاذ-باحث بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة البشير الإبراهيمي- برج

لقد أثر هذا الخلاف كثيرا على تحقيق التعاون الدولي للحفاظ على البيئة و المناخ، لذا جاء مؤتمر استوكهولم للبيئة البشرية سنة 1972، لدعوة الدول لحماية الموارد الطبيعية باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، وتحقيق التنمية والتغلب على مظاهر عدم التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وما يعرف على نظام المناخ، أنه معرض للتغير نتيجة للتفاعل الحادث بين أشعة الشمس المسلطة على كوكبنا ومكونات طبقات الأرض والغلاف الجوي، وقد ازدادت هذه التفاعلات وبمعدلات أسرع بكثير عما شهدته الأرض، ليس

نتيجة لأسباب طبيعية ولكن لأسباب بشرية وصناعية أهمها انبعاث مجموعة من الغازات تعرف باسم غازات الدفيئة، والتي تسببت في تلوث الغلاف الجوي وزيادة درجة حرارة الأرض وتغير المناخ.

وقد أثبتت العديد من الدراسات والبحوث، مجدوث التغيرات المناخية وارتفاع درجة الحرارة، وأكدت على أن الأنشطة البشرية هي السبب الرئيسي لهذه التغيرات، وحثت على ضرورة تضافر وتعاون المجتمع الدولي للحد من هذه الظاهرة التي تؤدي إلى ازدياد درجة حرارة الأرض، وبالتالي ذوبان الجليد بالقطبين الشمالي والجنوبي وحدوث الفيضانات في مناطق والجفاف والتصحر في مناطق أخرى.

وبرز الاهتمام الدولي بمشكلة تغير المناخ وانتشر على نطاق واسع، عندما اكتشف علماء المناخ سنة 1974 أن طبقة الأوزون في الغلاف الجوي بدأت في

التآكل، وبعدها تحرك علماء البيئة وعلماء القانون وأعدوا الدراسات والتقارير للتصدي لهذه الظاهرة، حيث انتهت بعقد مؤتمر المناخ العالمي الأول في سنة 1979، وتمّ فيه استعراض نتائج هذه الدراسات التي أشارت إلى تزايد واضح في غازات الدفيئة⁽¹⁾ وارتفاع حرارة كوكب الأرض.

وبازدياد الدلائل العلمية بإمكانية ارتفاع درجة الحرارة وحدوث ظاهرة الاحتباس الحراري، ظهرت الاستجابة الدولية للتصدي للتغيرات المناخية وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات وإبرام الاتفاقيات.

وفي ريو دي جانيرو سنة 1992، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والذي صدر عنه إعلان قمة الأرض واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.

وقد أجمعت دول العالم بأسرها على ضرورة التصدي لهذه المشكلة، التي باتت تهدّد الأمن الوطني والدولي، ومن ثم تعدّ اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992 مرحلة هامة من مراحل العمل الدولي لمواجهة التغيرات المناخية، كونها وضعت القواعد والمبادئ القانونية وحددت المسؤولية الدولية عن هذه التغيرات، وخلصت في الأخير أنّ الدول المتقدّمة والدول النامية تتقاسم هذه المسؤولية، لكن مسؤولية الدول المتقدمة أكبر، لأنّ نشاطها الصناعي المتزايد هو سبب الغازات الملوّثة للغلاف الجوي.

وتلت اتفاقية تغير المناخ العديد من المبادرات، سواء كانت وطنية أو دولية تمثّلت في إبرام الاتفاقيات وعقد المؤتمرات والندوات وإعداد التقارير والبرامج الإنمائية، وكان أبرزها بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، ويعدّ هذا الأخير بمثابة الصيغة التنفيذية للاتفاقية.

لقد نصّت المادة الثانية من اتفاقية تغير المناخ على الهدف النهائي من الاتفاقية، وهو الوصول إلى تثبيت غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، ووضعت مبادئ لبلوغ هذا الهدف.

لكن هذه الاتفاقية لم تنص على التزامات محدّدة تلزم الدول الأطراف لخفض الانبعاثات الغازية، لذا فإنّ مؤتمر الأطراف في اجتماعه الأول في برلين سنة 1995، خلص إلى أنّ التزامات الأطراف المدرجة في المرفق الأول غير كافية، واتفقت الدول الأطراف على ضرورة إيجاد وثيقة أخرى تتضمّن التزامات أكثر تحديدا وأطر أشد دقة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة⁽²⁾.

وفي أول دورة لمؤتمر الأطراف في برلين في الفترة من 28 مارس إلى 7 أبريل 1995، واستنادا إلى التقرير المقدم من طرف الهيئة الحكومية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC)، الذي أُنذر فيه المجتمع الدولي بارتفاع غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وأنّ هذه النسبة ستستمر في الزيادة خلال القرنين القادمين، ويعود سبب ذلك للأنشطة الصناعية التي تقوم بها الدول المتقدمة⁽³⁾.

وفي هذا المؤتمر تمّ إقرار الولاية المعتمدة في برلين، من أجل استعراض مدى كفاية المادة (4 الفقرة 2 أ ، ب) من اتفاقية تغير المناخ⁽⁴⁾، وقد خلص الأطراف بعد استعراض هذه المادة إلى أن الفقرتين الفرعيتين غير كافيتين.

وفي ختام المفاوضات تمّت موافقة مؤتمر الأطراف على البدء في الإجراءات، التي تمكن الدول من تحديد التدابير اللازمة للفترة التي تلي سنة 2000، من خلال تشديد تعهدات الدول الأطراف في المرفق الأول

والثاني، وتبني بروتوكول ملحق بالاتفاقية على أن يستند إلى نفس الأسس والمبادئ التي تضمنتها الاتفاقية المذكورة، والتي تؤكد على مراعاة ظروف الدول النامية، وعدم تعارض تدابير الحد من التغير المناخي مع استمرار التقدم الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة، والأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وفقا لقدرات هذه الدول وظروفها الاقتصادية والاجتماعية⁽⁵⁾.

وقد تمّ وضع عملية مفصلة وجدول زمني للتفاوض على التزامات أكثر وضوحا لتخفيض غازات الدفيئة، التي تسببت فيها الأطراف المدرجة في المرفق الأول، وتقرّر أن يكون باب المشاركة في هذه المفاوضات حول وثيقة قانونية جديدة مفتوحا أمام جميع الأطراف في الاتفاقية، التي ستجري في إطار الفريق المخصص المعني بالولاية المعتمدة في برلين (AGBM)⁽⁶⁾.

وفي مؤتمر الأطراف الثاني المنعقد في جنيف في الفترة من 7 إلى 19 جويلية سنة 1996، أيدّ الأطراف التقرير التقييمي الثاني للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، بوصفه أشمل وأوثق تقييم لعلم تغيّر المناخ، حيث تمّ التأكيد ضمن هذا التقرير على أنّ درجة حرارة الأرض، يمكن أن تزيد بأكثر من 2 درجة مئوية بحلول عام 2100 وستؤدّي التغيّرات المناخية إلى آثار هامة على جميع القطاعات⁽⁷⁾.

وتمّ في هذا المؤتمر إصدار إعلان جنيف، والذي تمّ من خلاله دعم وضع بروتوكول أو صك قانوني آخر ملحق باتفاقية تغيّر المناخ وهذا من أجل تفعيلها، وتمّ كذلك التأكيد على الالتزامات التي أخذتها الدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول على عاتقها، وخصوصا تخفيض غازات الدفيئة إلى ما كانت عليه سنة 1990 بحلول سنة 2000⁽⁸⁾.

وقد تمكّن الفريق المخصّص المعني بالولاية المعتمدة في برلين من صياغة نصوص بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية في الوقت المناسب، ليتم عرضها على الدول الأطراف في مؤتمر الأطراف الثالث الذي عقد بكيوتو باليابان في الفترة من 1 إلى 10 ديسمبر سنة 1997، وتم في هذا المؤتمر الاتفاق على الصيغة التنفيذية للاتفاقية بصورة قانونية ومحدّدة، وفي خلال فترة زمنية محددة أيضاً، للحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة التي تؤثر على تغيير المناخ⁽⁹⁾.

ووقّعت على البروتوكول 159 دولة في 16 مارس 1998، وبعد استكمال شروط المادة (25) المتعلقة ببدء النفاذ، دخل البروتوكول حيز النفاذ في 16 فيفري 2005⁽¹⁰⁾.

لمعالجة هذا الموضوع يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهي الأحكام الخاصة بروتوكول كيوتو؟

للإجابة على هذه الاشكالية، ارتأينا تناول الموضوع ضمن مبحثين، حيث نخصّص المبحث الأول للالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف في البروتوكول أما المبحث الثاني فخصصناه لآليات الامتثال وتسوية النزاعات في بروتوكول كيوتو.

المبحث الأول. الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف في

البروتوكول

جاءت نصوص بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية تغير المناخ معقّدة، وتعدّ هذه النصوص بمثابة تقارب لوجهات النظر المختلفة، وهي كذلك قرارات مجزأة ولحظية، لمواجهة العدد الهائل لمشاكل تغير المناخ⁽¹¹⁾.

ويحتوي بروتوكول كيوتو على ديباجة و(28 مادة) وملحقين، وعلى عكس اتفاقية تغير المناخ، حاول بروتوكول كيوتو أن ينص على التزامات و تعهدات محددة، و يميز هذا البروتوكول بين الالتزامات التي تقع على عاتق جميع الدول الأطراف، وتلك التي تقع على عاتق الدول المتقدمة، وهذا استنادا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة المنصوص عليه في (المادة 1/3) من اتفاقية تغير المناخ، هذا المبدأ حمل الدول المتقدمة المسؤولية الكبرى على انبعاثات غازات الدفيئة.

لذا سستناول الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف المتقدمة في بروتوكول كيوتو ثم الالتزامات التي تقع على جميع الدول الأطراف في هذا البروتوكول.

أولا. الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف المتقدمة في البروتوكول

ألزم بروتوكول كيوتو الدول الأطراف المتقدمة وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة بما يلي :

1- ألزم بروتوكول كيوتو الدول الأطراف مجتمعة بخفض 5% على الأقل مقارنة بسنة 1990، على أن يتم هذا التخفيض خلال الفترة من سنة 2008 إلى سنة 2012⁽¹²⁾، وقد تمّ الاتفاق على مايلي⁽¹³⁾:

- أن تقوم دول الاتحاد الأوروبي بتخفيض انبعاثاتها بنسبة 8%.
- أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض انبعاثاتها بنسبة 7%⁽¹⁴⁾.
- أن تقوم كندا بتخفيض انبعاثاتها بنسبة 6%.
- أن تقوم اليابان بتخفيض انبعاثاتها بنسبة 6%.
- أما روسيا فتحافظ على مستوى الغازات المنبعثة عندها.
- أما أستراليا فيمكنها رفع انبعاثاتها بنسبة 8%.

أما الغازات التي يتم تخفيضها، فقد حدّدها بروتوكول كيوتو بشكل واضح، وهذا ما تمّ النصُّ عليه في المرفق أ من البروتوكول (15). وهي كما يلي:

- ثاني أكسيد الكربون (CO_2).

- الميثان (CH_4).

- أكسيد النيتروز (N_2O).

بالإضافة إلى ثلاثة مركبات فلورية لم يشملها بروتوكول مونتريال، وتعتبر سنة الأساس لها 1995 بدلا من سنة 1990، وهذا لعدم توفر البيانات اللازمة لها سنة 1990، لمقارنتها مع ما ستخفّضه الدول الأطراف من انبعاثات خلال فترة تنفيذ الالتزامات وهي:

- المركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية (HFC_5).

- المركبات الكربونية الفلورية المشبعة (PFC_5).

- سادس فلوريد الكبريت (SF_6).

2- ألزم بروتوكول كيوتو الدول المتقدّمة المدرجة في المرفق الأول، أن تقدم إثباتا تبيّن فيه ما تمّ الوفاء به من التزامات وفق هذا البروتوكول وهذا بحلول عام 2005⁽¹⁶⁾.

3- ألزم بروتوكول كيوتو الدول المتقدمة بتحمّل تكاليف البحث العلمي والتقني والسعي من أجل إيجاد مصادر جديدة للطاقة والتكنولوجيا السليمة بيئيا، وكذلك تمويل نقلها الى الدول النامية⁽¹⁷⁾.

4- تمّ وضع وسائل اختيارية، يستطيع من خلالها الأطراف القيام بتنفيذ التزاماتهم وفق بروتوكول كيوتو، وتسمى هذه الوسائل بآليات المرونة، وقد حث البروتوكول على مبدأ التعاون من خلال مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية، وذلك بإنشاء مشاريع التنمية النظيفة لدى هذه الدول.

5- ألزم بروتوكول كيوتو الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية في التكيف ومواجهة أعباء المناخ المتغير⁽¹⁸⁾.

ثانيا. الالتزامات التي تقع على جميع الدول الأطراف في البروتوكول تشمل هذه الالتزامات جميع الأطراف متقدمة ونامية، وما تجدر الإشارة إليه أن بروتوكول كيوتو لم يفرض التزامات جديدة على الدول النامية، إلا أنه ألزم ضمن نصوص المادتين (10، 11) جميع الدول الأطراف بتنفيذ التزامات محدّدة، وتتمثل أهم هذه الالتزامات كما وردت في المادة 10 كما يلي⁽¹⁹⁾:

1- الحفاظ على بواليع ومستودعات غازات الدفيئة كالغابات والتربة والعمل على زيادتها، من أجل امتصاص أكبر كمية من هذه الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

2- إقامة نظم ومناهج بحث، لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة ودراسة الآثار السلبية الناجمة عنها والتبعات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشكلة.

3- المشاركة في تطوير التعليم وبرامج التدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ، بما يهدف إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة.

4- الحث على وضع برامج وطنية إقليمية عند الاقتضاء وهذا من أجل تخفيف انبعاث غازات الدفيئة، وتشمل هذه البرامج عدة قطاعات (النقل، الطاقة، الصناعة، الزراعة الحراجة، إدارة النفايات وتكنولوجيات ومناهج التكيّف لتحسين التخطيط العمراني).

5- التأكيد على مبدأ التعاون من خلال مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية على تنفيذ التزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو وذلك بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والدعم المالي لهذه الدول.

6- أكد بروتوكول كيوتو على استخدام التدابير الاقتصادية للتخفيف والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، من خلال فرض الضرائب وإلغاء الدعم على القطاعات التي تصدر هذه الغازات.

أمّا (المادة 11) من البروتوكول⁽²⁰⁾ فقد أكدت على أهمية توفير الموارد المالية الجديدة والإضافية لتغطية التكاليف الإضافية الكاملة المتفق عليها، التي تتكبدها الدول النامية للوفاء بالتزاماتها حسب ما جاء في الاتفاقية، ويتم توفير هذه الموارد من خلال قنوات ثنائية وإقليمية بالإضافة إلى قنوات أخرى متعددة الأطراف.

أما فيما يتعلق بمسألة الإبلاغ والاستشارة فقد تناولتها العديد من الاتفاقيات والاعلانات الدولية المتعلقة بالبيئة، نذكر منها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، حيث نص (المبدأ 19) على ما يلي: «تقدم الدول إخطاراً مسبقاً وفي حينه ومعلومات ذات صلة إلى الدول التي يحتمل أن تتأثر، وذلك بشأن المخاطر التي قد تخلّف أثراً بيئياً سلبياً كبيراً عبر الحدود، وتشاور مع تلك الدول في مرحلة مبكرة وبجسنة»⁽²¹⁾.

ويعدّ الإبلاغ مبدأ من مبادئ القانون الدولي للبيئة، وينص هذا المبدأ على ضرورة قيام الدول فوراً بإبلاغ الدول الأخرى المحتملة تعرّضها لأي وضع مفاجئ أو حادث قد يلحق ضرراً ببيئتها وتزويد تلك الدول بجميع المعلومات الضرورية⁽²²⁾.

أمّا في اتفاقية تغير المناخ فإنّ مفهوم واجب الإبلاغ يتعدى هذا النطاق لتعلقه بمدى امتثال الأطراف لنصوص الاتفاقية من خلال تخفيضها لانبعاثاتها، وتقديمها لقوائم جرد بهذه الانبعاثات إلى الجهة المختصة في أجهزة الاتفاقية⁽²³⁾.

وقد ألزمت اتفاقية تغيّر المناخ الدول المتقدّمة والدول المدرجة في المرفق الثاني، بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً إلى الدول النامية وهذا لتمكينها من تنفيذ أحكام الاتفاقية⁽²⁴⁾، كما ألزم بروتوكول كيوتو من خلال ما نصّت عليه (المادة 3) الدول المدرجة في المرفق الأول، بتقديم بيانات حول ما تمّ الاتفاق عليه بتخفيض نسبة انبعاثات غازات الدفيئة، وهي 5% على الأقل دون مستويات عام 1990⁽²⁵⁾.

وتلتزم الدول للتوصل إلى هذه النتيجة بتقديم قوائم لجرد الانبعاثات، وفقاً لإرشادات الهيئات العلمية التكنولوجية لغرض تسهيل مهام هذه الدول ووفقاً لما يحدده مؤتمر الأطراف من إجراءات و وسائل⁽²⁶⁾.

المبحث الثاني. آليات الامتثال وتسوية النزاعات في بروتوكول كيوتو

لم تتضمن اتفاقية تغير المناخ نصوص صريحة بخصوص آليات الامتثال نظراً لاعتمادها على المنهج الإطاري، لكن بروتوكول كيوتو الملحق بها تناول ذلك ضمن (المادة 16)، بالإضافة إلى تسوية النزاعات والتي تضمنتها المادة 14 منه، لذلك سنتناول آليات الامتثال في بروتوكول كيوتو ثم تسوية النزاعات في هذا البروتوكول.

أولاً. آليات الامتثال في بروتوكول كيوتو: يتطلّب تنفيذ الالتزامات التي ترتبها الاتفاقية الدولية البيئية، وضع آليات امتثال لهذه الاتفاقيات، وإنشاء مؤسسات قادرة على إدارة نظام الامتثال، وترتيب نتائج قانونية ملزمة عند عدم امتثال دولة معينة للالتزاماتها.

وقد ظهرت عدّة نظريات لتحديد مفهوم الامتثال في الاتفاقيات الدولية، فمنها النظريات التقليدية ومنها النظريات الحديثة وتستند كل هذه

النظريات على فكرة السيادة المطلقة، التي تفترض بأن الدولة لا تدخل في اتفاقية بيئية ما لم تحقق هذه الاتفاقية مصلحتها الذاتية.

لكن نطاق المصلحة الذاتية وفقا للنظريات الحديثة أكثر اتساعا وإدراكا لاحتياجات المجتمع الدولي، فالدولة جزء من النظام الدولي القائم على التعاون لتحقيق مصالح مشتركة، ووفقا لهذا المفهوم فإن الدولة تمارس سلطاتها على إقليمها بما يحقق مصلحتها ومصلحة المجتمع الدولي، وهي تمثل لالتزاماتها في الاتفاقيات البيئية لتحقيق هذه المصلحة.

أمّا عدم امتثالها فلا يعود إلى سوء النية أو عدم توفر الرغبة لديها بالامتثال، وإلّا قد يعود إلى عدم امتلاكها للقدرة على التنفيذ والامتثال لالتزاماتها، بسبب محدودية مواردها.

ويعرف الامتثال للاتفاقيات البيئية وفقا لمفهوم النظريتين بأنه: «تنفيذ الدول لالتزاماتها الدولية القائم ابتداء على الامتثال لقواعد القانون الدولي، وليس الإكراه على تنفيذها، أي أنه تنفيذ الدولة لالتزاماتها طوعاً»⁽²⁷⁾.

وفي اتفاقية تغير المناخ، فقد ظهر جليا مدى التنازع و التعارض بين مصالح الدول المتقدمة، فبعض الدول تريد النص على التزامات محددة تستهدف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، في حين أنّ البعض الآخر لا يريد ذلك، ومن أجل التغلب على انصراف الدول عن الاتفاقية بسبب معارضة بعض جوانبها لمصالحها، تجنبت هذه الاتفاقية النص على الالتزامات المحددة واكتفت بالنص على المبادئ والالتزامات العامة.

وما تجدر الإشارة إليه أنّ اتفاقية تغير المناخ لم يرد بها نص صريح يتعلّق بامتثال الدول الأطراف، وقد اكتفت بما جاء في نص (المادة 13)، والتي نصّت على ما يلي: «ينظر مؤتمر الأطراف في دورته الأولى، في إنشاء

عملية استشارية متعدّدة الأطراف، تتاح للأفراد بناء على طلبها، وذلك لحل المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية»⁽²⁸⁾.

وفي مؤتمر الأطراف الأول المنعقد في برلين عام 1995، تم تشكيل الفريق المخصص المعني بالولاية المتعددة في برلين، الذي قام بصياغة نصوص بروتوكول كيوتو، ومن بين ما تم التوصل إليه هو إنشاء هيئة خاصة بالامثال، ولم تجد هذه الأخيرة تفعيلًا إلا في مؤتمر الأطراف السابع المنعقد في مراكش عام 2001.

وتنفيذا لما نصّت عليه -المادة 13) من اتفاقية تغير المناخ تم صياغة نصوص الامثال في بروتوكول كيوتو على هذه المادة، حيث نصّت (المادة 16) من بروتوكول كيوتو على ما يلي: «ينظر مؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في هذا البروتوكول في أقرب وقت ممكن عمليا، في تطبيق العملية التشاورية المتعددة الأطراف المشار إليها في (المادة 13) من الاتفاقية على هذا البروتوكول، ويعدل هذه العملية حسب الاقتضاء على ضوء أي قرارات ذات صلة يتخذها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، ويؤخذ بأي عملية تشاورية متعددة الأطراف قد تطبق على هذا البروتوكول دون المساس بالإجراءات والآليات المنشأة وفق (للمادة 18)».

وقد تمّ في مؤتمر الأطراف الرابع المنعقد في بوينس إيرس في الفترة من 2 إلى 14 نوفمبر 1998، إنشاء عملية استشارية متعددة الأطراف، بشكل مجموعات تتولاها لجنة استشارية متعددة الأطراف، ويكون الهدف من هذه العملية حل المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، وذلك عن طريق⁽²⁹⁾:

١- إسداء المشورة بشأن مساعدة الأطراف للتغلب على الصعوبات التي تواجه تنفيذ الاتفاقية.

ب- تعزيز فهم الاتفاقية.

ج- منع نشوب المنازعات.

وقد تمّ وفقاً (للمادة 18)⁽³⁰⁾ من بروتوكول كيوتو، إنشاء لجنة للامتثال وهيئتين فرعيتين مساعدتين، وهما الهيئة الفرعية للتيسير والهيئة الفرعية للإنفاذ⁽³¹⁾.

أمّا الأوامر المتعلقة بآلية الامتثال فقد تركت لاجتماعات الأطراف، بينما نواة هذه الأحكام مستمدة من اتفاقيات مراكش، و تشدّد هذه الآلية بقوة على الاستباق و على تيسير امتثال الأطراف للالتزامات، وتُسم الآلية بطابع تجنب النزاعات وتتناول كذلك أسباب عدم الامتثال بهدف إعادة الطرف غير المتمثل إلى طريق الإمتثال⁽³²⁾.

ويقدّم فرع التيسير المشورة ومساعدة الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ البروتوكول، ويقوم في حال اللزوم بتيسير المساعدة المالية والتقنية المقدمة للأطراف، أمّا فرع الإنفاذ فهو يقرر ما إذا كان أحد الأطراف غير ممثل للالتزامات، كما أنّ لديه القدرة على فرض تبعات على ذلك الطرف، وتتراوح هذه التبعات من الإعلان البسيط بأنّ الطرف المعني غير متمثل، إلى تعليق أهلية الطرف غير المتمثل للمشاركة في آليات كيوتو المستندة إلى السوق، وإلى زيادة تناسبية في كمية الانبعاثات المحددة والمسجلة لحسابه لفترة الالتزام الثانية⁽³³⁾.

وفي حال نشوب نزاع حول تنفيذ البروتوكول، تطبق (المادة 14) من الاتفاقية، وهي المادة المتعلقة بتسوية المنازعات من خلال الطرق التقليدية المتمثلة في التفاوض والمصالحة ورفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية وإلى التحكيم الدولي.

وأخيراً فإنّ بروتوكول كيوتو يحاول من خلال لجنة الامتثال أن يرتب إجراءات قانونية ملزمة على الدول المتقدمة التي لم تنفذ التزاماتها طوعاً، وقد تميّز

اختصاص فرع الإنفاذ بأنه اختصاص شبه قضائي، يقوم على أساس انعقاد مرافعات وإصدار قرارات قابلة للاستئناف والنقض، لكنه لا يستند على أسس قانونية مجتة وإنما يستند على أسس علمية وتقنية أكثر منها قانونية، كما أنه لا يفصل في منازعات بين الدول الأطراف وإنما يقتصر على مراقبة مدى امتثال الأطراف لالتزاماتها وإصدار الأحكام بامتنال أو عدم امتثال الدول الأطراف⁽³⁴⁾.

ثانيا. تسوية المنازعات في بروتوكول كيوتو: بالرجوع إلى نص (المادة 14) من بروتوكول كيوتو المتعلقة بتسوية المنازعات، نجد أنه في حالة حدوث نزاع بين أي طرفين أو أكثر بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاقية، تسعى الأطراف المعنية إلى تسوية النزاع عن طريق التفاوض أو بأي طريقة سلمية أخرى تختارها.

ويجوز لأي طرف في الاتفاقية أن يعرض أي نزاع يتعلّق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية على محكمة العدل الدولية، أو التحكيم الدولي وفقا لإجراءات يعتمدها مؤتمر الأطراف.

ويمكن كذلك إنشاء لجنة توفيق بناء على طلب طرف من أطراف في النزاع، وتتألف هذه اللجنة من عدد متساو من الأعضاء يعينهم كل من أطراف هذا النزاع ومن رئيس يتم اختياره من بين أطراف هذا النزاع أيضا، وتصدر اللجنة توصية ينظر فيها الأطراف بحسن نية.

خاتمة

منذ بداية الثورة الصناعية، بدأ الإنسان بتلويث الغلاف الجوي بواسطة الغازات كغاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان، التي أدت إلى ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري.

ونتيجة لذلك تفتن المجتمع الدولي للخطر الذي يهدده، ومن خلال جهود منظمة الأمم المتحدة، توصلت الدول إلى ضرورة حماية نظام المناخ العالمي لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

وقد تمَّ إعداد دراسات وتقارير بواسطة الفريق الدولي المعني بتغير المناخ والذي بين فيها أن درجة حرارة العالم في ارتفاع مستمر، ممَّا سيؤدي إلى تغيرات مناخية خطيرة، وأنَّ المجتمع الإنساني سيواجه مخاطر عديدة كالفيضانات والجفاف والتصحر وانتشار الأمراض.

وفي سنة 1992 جاءت استجابة المجتمع الدولي، وذلك بالسعي لإيجاد نظام قانوني دولي فعال لمكافحة التغيرات المناخية، حيث تمَّ عقد مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل سنة 1992 وتبنَّت الدول المشاركة في هذا المؤتمر عدَّة اتفاقيات وإعلانات من بينها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، والتي تهدف إلى تخفيض غازات الدفيئة في الغلاف الجوي في فترة زمنية كافية تتيح للنظام المناخي استعادة توازنه.

ولأنَّ اتفاقية تغير المناخ جاءت خالية من الالتزامات المحددة التي تقع على الدول الأطراف، ومن أجل تفعيلها تمَّ تبني بروتوكول كيوتو سنة 1997، وهو ملحق بهذه الاتفاقية ويعد بمثابة الصيغة التنفيذية لها بصورة قانونية وذلك خلال فترة زمنية محدَّدة، للحدِّ من انبعاثات غازات الدفيئة من طرف الدول الأطراف وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

وقد تمَّ في هذا البحث التركيز على اتفاقية تغير المناخ، لكونها أول وثيقة عاجلت مسألة التغيرات المناخية، وتمَّ التركيز كذلك على بروتوكول

كيوتو الملحق بها، لأنَّ نصوصه تضمَّنت كيفية التخفيض والحد من انبعاثات غازات الدفيئة ومكافحة التغيرات المناخية بصورة محدَّدة.

هوامش

(1) يقصد بكلمة الدفيئة: البيوت الزجاجية، وقد سميت ظاهرة الاحتباس الحراري بهذا الاسم، لأنها تشبه البيوت الزجاجية أو البلاستيكية المهيأة لنمو النباتات التي تحتبس فيها الحرارة، لذلك يطلق على مصطلح غازات الدفيئة في بعض التسميات العربية باسم غازات البيوت الزجاجية

2) Voir: Laurence BOISSON DE CHAZOURNES, Le protocole de Kyoto à la convention-cadre des nations unies sur les changements climatiques, Article paru sur le site de l'ONU, United nations Audiovisual Library of International Law, 2009, p. 1. (www.un.org/law/avl)

3) Alexandre KISS et Jean-Pierre BEURIER, Droit international de l'Environnement, Ed. ApEdon, Paris 2004, pp.266-267.

(4) أنظر: تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الأولى، المرجع السابق، ص 4 وما بعدها.

(5) سلافة طارق، عبد الكريم الشعلان، المرجع السابق، ص141.

6) Laurence BOISSON DE CHAZOURNES, Le protocole de Kyoto à la convention-cadre des nations unies sur les changements climatiques, op.cit., p.1.

(7) أنظر: تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الثانية، الجزء الثاني، 1996، ص 76.

(8) المرجع نفسه، ص 77.

(9) سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص31.

10) Laurence BOISSONDE CHAZOURNES, Richard DESGAGNE, Makanem M.MBENGUE et Cesare ROMANO,

Protection international de l'environnement, Editions, A.PEDONE, Paris, 2005, p.415.

11) Alexandre KISS et Jean-Pierre BEURIER, op.cit., p.267.

12) أنظر: نص (المادة 1/3) من بروتوكول كيوتو.

13) Laurence BOISSON DE CHAZOURNES, De Kyoto à La Haye en passant par Buenos Aires et Bonn: La régulation de l'effet de serre aux forceps, Annuaire français de relations internationales, 2000, p.713.

14) ما تجدر الإشارة إليه، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انسحبت من مفاوضات مؤتمر الأطراف في دورته السادسة لسنة 2000 المنعقدة بلاهاي.

15) أنظر: المرفق ألف من بروتوكول كيوتو.

16) أنظر: نص المادة 2/3 من بروتوكول كيوتو.

17) أنظر: نص المادة 10(ج) من بروتوكول كيوتو.

18) أنظر: نص المادة 2(ب) من بروتوكول كيوتو.

19) أنظر: نص المادة 10 من بروتوكول كيوتو.

20) أنظر: نص المادة 11 من بروتوكول كيوتو لسنة 1997.

21) أنظر: وثيقة إعلان ريو للبيئة والتنمية، المبدأ 19، المرجع السابق، ص 154.

22) صلاح عبد الرحمن الحديشي، النظام اقانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت ط 1 2009، ص 154.

23) سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت ط 1، 2010، ص 154.

24) أنظر: نص المادة 1/4 من اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992.

25) أنظر: نص المادة 3 من بروتوكول كيوتو لسنة 1997.

26) أنظر: تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته السادسة، الجزء الثاني، 2001، ص 20 (FCCC/CP/2001/5).

27) Mary Ellen O'CONNELL, Enforcement and the success of international law, Indian journal of international law (IJIL), vol.3, issue.2, 1999, p.3.

28) أنظر: نص المادة 3 من اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992.

29) أنظر: تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الرابعة، 1998، ص 43.

(FCCC/CP/1998/16/Add.1)

30) تنص (المادة 18) من بروتوكول كيوتو لسنة 1997 على ما يلي: «يعمد مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في هذا البروتوكول في دورته الأولى، إلى إقرار الإجراءات و الآليات المناسبة والفعالة لتحديد ومعالجة عدم الامتثال لأحكام هذا البروتوكول الصادر عن طرف من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بوسائل تشمل وضع قائمة إرشادية بالآثار المترتبة على ذلك، مع مراعاة سبب عدم الامتثال ونوعه ودرجته وتواتره وأية إجراءات تتوخى بمقتضى هذه المادة وتترتب عليها عواقب ملزمة تعتمد بواسطة تعديل على هذا البروتوكول».

31) أنظر: تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الرابعة، المرجع السابق، ص 44.

32) نشير أن نظام الامتثال المعتمد في بروتوكول مونتريال الملحق باتفاقية فيينا لسنة 1985 قد أثبت نجاحا كبيرا، ومن أهم الابتكارات التي أوجدها هذا البروتوكول لمعالجة عدم امتثال الأطراف لأحكامه، هو إنشاء لجنة للتنفيذ من أجل استعراض تقارير سنوية تقدمها الأطراف كما وضعت مجموعة من التدابير التي يمكن استخدامها في حالة عدم الامتثال لأحكام البروتوكول.

لزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر كذلك: إديث براون رايس، المرجع السابق،

ص 5.

33) Laurence BOISSON DE CHAZOURNES, Le protocole de Kyoto à la convention-cadre des nations unies sur les changements climatiques, op.cit., p.4.

34) سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، المرجع السابق، ص 290.